

الاستيطان الاسرائيلي وحقوق اللاجئين الفلسطينيين

عبد الفتاح القلقيلي*

يُجمع اليهود في اسرائيل (يسارهم ويمينهم ووسطهم) على أمرين :

الأول : تعزيز الإستيطان في منطقة القدس. فحتى حركة "ميرتس"، أقصى اليسار الإسرائيلي، أعلنت في كانون الثاني ١٩٩٥ (في ذروة تطبيق اوسلو، وفي ذروة افتخار فرسان السلام الفلسطيني بسلام الشجعان) أنه على الرغم من معارضتها تكثيف المستعمرات والمزيد من مصادرة الأراضي العربية، فإنه من الضروري إستمرار البناء في معاليه أدوميم والسعي لتمكين كتلة عتسيون الإستيطانية من البقاء تحت السيادة الاسرائيلية. فقد توقف الاسرائيليون عن النظر الى الضواحي الجديدة في القدس الشرقية كمستوطنات، فهي في نظرهم جزء من إسرائيل، بل جزء من عاصمتهم الموحدة.

أما الأمر الثاني فهو عدم عودة اللاجئين. فحتى يوسي ساريد، وهو أمين عام ميرتس أعلن مراراً وتكراراً رفضه لتلك العودة واعتبرها تدميراً لاسرائيل، وظلّ على هذا الموقف حتى بعد ان ترك موقعه كأمين عام. كل يهود اسرائيل متفقون حول هذين الأمرين، وقد يختلفون حول غيرهما.

مما لاشك فيه أن الحرب الصهيونية عام ١٩٤٨ كانت سبب تهجير الفلسطينيين، ولكن بعد أن تبلورت القضية الفلسطينية تداخلت الأسباب بالنتائج بحيث صار هنالك إمكانية للخلط فيما إذا كانت مشكلة اللاجئين هي سبب القضية الفلسطينية أم أنها نتيجة لها ؟ أي هل حل قضية اللاجئين يؤدي إلى حل القضية الفلسطينية أم العكس؟ وتطور هذا التعقيد لينتقل من الاعتقاد السائد أن حل مشكلة اللاجئين هو مفتاح السلام ولا سلام بدونه، الى الوهم بأن السلام هو مفتاح حل مشكلة اللاجئين، ولا حل لها بدونه. وهنا نشير الى الجدول الذي أعدّه الدكتور سلمان ابو سته رئيس "هيئة

* باحث فلسطيني

ارض فلسطين". ومنه نجد أن عدد اللاجئين عام ١٩٤٨ هو ٨٠٥,٠٠٠ لاجيء يمثلون ٨٥% من أهالي الأرض التي أصبحت إسرائيل. وبأخذ معدل النمو الطبيعي يكون عددهم عام ١٩٩٨ كما يقول الجدول هو ٤,٩٠٠,٠٠٠ لاجيء، منهم ٣,٦ مليوناً مسجلون لدى الوكالة و١,٢ مليون غير مسجلين. اما عدد الفلسطينيين كافة، فيوضح الجدول ان عدد كافة الفلسطينيين عام ٢٠٠٠ بلغ ٨,٢٥٠,٠٠٠ نسمة موزعين كالتالي: حوالي ٣,٦٠٠,٠٠٠ نسمة. (٤٦% من المجموع) يعيشون على أرض فلسطين. ومنهم ٣,٢٧٠,٠٠٠ (٤٢%) في دول الطوق (مصر والأردن وسوريا ولبنان). وهذا يعني أن ٨٨% من الفلسطينيين لا يزالون في فلسطين وحولها، بعد ٤٧ عاماً من التشريد. وهذه نسبة هامة تثبت التشبث بالأرض والتحفز للعودة إليها. ويوجد الباقي، حوالي المليون (١٢%)، في الخليج الأميركيين وأوروبا. ويشير الجدول الى ان اللاجئين الفلسطينيين يشكلون ٧٠% من الشعب الفلسطيني خارج اسرائيل (شعب منظمة التحرير الفلسطينية). مما يوحي انه يجب ان تتحكم عودتهم بأساس برنامج منظمة التحرير ومؤسساتها بما فيها السلطة الوطنية.

الشق المتدين من الصهيونية يعتبر فلسطين هي الأرض التي قيّمها الرب فلم يجد غيرها جديرة بأن تُمنح لجماعة اسرائيل "وأما الشق العلماني من الصهيونية فيؤمن بحلول "الشعب" بالأرض دون اله حيث تصبح الأرض هي الاله، وقد صرح دايان ذات يوم أن "أرض اسرائيل هي ربه الوحيد"، وكلاهما أي المتدين والعلماني يريان أن أرض فلسطين هي أرض الميعاد والمعاد وهي الأرض التي ستشهد نهاية التاريخ.

الحركة الصهيونية، اضافة الى أنها حركة استعمارية احلالية عنصرية، هي أيضا حركة شاذة. ووصفها بالشاذة ليس إلا توصيفا دقيقا لواقعها. فالحركة السياسية الطبيعية (مهما كانت ايدولوجيتها وسياستها) هي حركة تنمو بين شعب يعيش على ارضه. اما الحركة الصهيونية فانشئت لتحصل على ارض بوسائل مختلفة لتهجّر إليها شعبا من بلاد مختلفة بطرق مختلفة.

أي ان المسار الطبيعي للحركات السياسية المختلفة عبر التاريخ كان وما زال هو: ارض فشعب فحركة، اما مسار الحركة الصهيونية الشاذ فكان حركة فارضا فشعبا. وكذلك الانقسام الطبقي الصهيوني كان شاذاً أيضاً. فالطبقة العاملة اليهودية الاسرائيلية (الصهيونية) كانت وليدة الفكرة، ففكرة الخلق سبقت الوجود بعكس نشوء الطبقات في أي بلد آخر حيث تظهر الطبقة العاملة قبل الفكرة او الايدولوجيا. ولذلك تعلقت الطبقة العاملة في اسرائيل بفكرة الصهيونية والاستيطان، فكان حزب العمل الاسرائيلي هو قائد العدوان والاستيطان والتوسع، وكان الكيبوتس لا يقل عن الموشاف او الموشافا تشددا ضد العرب، وتمسكا بالصهيونية والعنصرية. فقد قامت الطبقة البرجوازية اليهودية

بسلب الأرض الفلسطينية من اصحابها، وقامت الطبقة العمالية اليهودية بسلب العمل، وتشعر الطبقتان معا بالاستفادة من الاحتلال، وكانتا ومازلتا تتعاونان معه قولا وعملا.

وقد شدد بنغوريون على حصر العمل في المستوطنات اليهودية بالأيدي اليهودية، ويقول (كمانقله عبد الحفيظ محارب) ان عملية امتلاك الارض بالاموال لا تعتبر انقاذا بالمعنى القومي طالما الارض لا تستغل بأيدي اليهود، كما وان انبعاث الشعب لا يمكن تصوره بدون عمل في الأرض... " وكما يقول "ارسكين شليدر" في كتابه "تهويد فلسطين" فان "الاستيلاء على الأرض وطرده السكان ليس ناجما عن طبع شرير عند اليهود، بل هو من مقتضيات اقامة الكيان الصهيوني الذي ما كان ليقوم إلا بارض اكثر وعرب اقل!!".

ونقلا عن جريدة الاتحاد الاماراتية (٢٠١٠/٥/١٤) هناك عبارة ينسبها الباحث المصري انور زناقي في كتابه "تهويد القدس" إلى "هرتزل" مؤسس الحركة الصهيونية يقول فيها: "إذا. حصلنا يوما على القدس، وكنت ما أزال أحياء وقادرا على القيام بأي شيء فسوف أزيل ما ليس مقدسا لدى اليهود فيها، وسأحرق الآثار التي مرت عليها القرون". وإذا دققنا اليوم في السياسة الاسرائيلية منذ استيلائها على القدس عام ١٩٦٧ حتى يوم امس نجدها تنفذ خطة هيرتزل في ما يخص المقدسات في القدس بالتدرج المتواصل.

وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات التي كُتبت حول الصهيونية من انصارها واعدائها نخلص الى "المثلث الصهيوني"، قاعدته الارض وذلعه الانسان السالب والانسان الموجب.

الضلع الاول (العربي) خارجا من فلسطين، والضلع الثاني (اليهودي) داخلا إليها. هذا المثلث واضح على مستوى المستوطنة الواحدة وعلى مستوى فلسطين ككل أيضا، كان ومازال كذلك منذ انطلقت الحركة الصهيونية رسميا بمبادرة من هيرتزل عام ١٨٩٧ حتى يوم امس بقيادة نتياهو.

فالحركة الصهيونية باعتبارها احلالية تختلف عن الحركات الاستيطانية العنصرية الاخرى بانها تحتل الارض والعمل ولا تقبل ابقاء السكان الاصليين ليعملوا في مزارعها ومعاملها، فهي حركة استيطان وتهجير، تهجير السكان الفلسطينيين عن ارضهم وتهجير اليهود الى تلك الارض.. ولذلك فمنطلقاتها وانظمتها ودساتيرالمؤسسات وأنظمتها المنبثقة عنها او المستندة إليها تتمحور حول الارض وامتلاكها. ولكن بعد توسع اسرائيل عام ١٩٦٧ وسيطرتها على ما تبقى من فلسطين بدأت ترى ان من مصلحتها الملحة ان تقبل اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة جدا ضمن شروط قاسية امنيا وانسانيا. ولم يجد الفلسطينيون اي سبيل آخر للحياة مما جعلهم يُقبلون على العمل الشاق والمهين في المشاريع الاسرائيلية وخاصة في مجالي الزراعة والبناء. ولكن اسرائيل لم تشأ (في يوم

من الأيام) ضم الضفة الغربية وغزة أو احدهما لإسرائيل لأن ذلك سيهدد، وقد يلغي، ديمقراطية اسرائيل (المزعومة) أو يهوديتها أو كليهما. ولكنها، أي اسرائيل، كانت وما زالت تصرّ على ضم القدس و اجزاء صغيرة من قطاع غزة و اجزاء أكبر من الضفة الغربية. وما لاتريد ضمه من غزة والضفة الغربية تُعدّ له مستقبلاً مرسوماً حسب أمنها ومصحتها وبرنامجها الذي بدأه بيريز عام ١٩٩٣ وواصله شارون (بدون اوسلو)، ويتبناه الان نتنياهو (خارج اوسلو). ففي مؤتمر اليونسكو في غرناطة بعد شهرين من اوسلو، أي في كانون أول ١٩٩٣، أعلن بيريز أنه " سيكون للضفة الغربية مستقبل سياسي يختلف عن مستقبل قطاع غزة. فهذا الأخير سيحصل بالتدريج على خواص الدولة، في حين أن الضفة الغربية ستتطور ككيان سياسي ذي استقلال ذاتي، يضم الفلسطينيين والمستوطنين الاسرائيليين. وستكون هذه السلطة المستقلة ذاتيا مسؤولة عن الأمور الداخلية كافة، بينما يبقى الأمن والشؤون الخارجية في يد اسرائيل. وسيتم إقامة برلمان محلي للضفة الغربية يترشح لانتخابات عضويته الفلسطينيون والمستوطنون الاسرائيليون على حد سواء، وسيحدد تمثيلهم النسبي بناء على التناسب بين السكان". (لاحظوا ان ما رآه رمزُ حزب العمل عام ١٩٩٣ يراه وينفذه حزب الليكود الآن) كان ذلك في زمن ياسر عرفات في غزة والضفة، وهو الان في زمن ابو مازن في الضفة وحماس في غزة. باختصار إن اسرائيل متمسكة جدا جدا بثوابتها "الوطنية"!!!!

والحركة الصهيونية كما عرّفها بن غوريون ومن تلاه من رؤساء الوزارات الاسرائيلية: "هي الاستيطان".

ويقول فيصل الحسيني: الارض والسكان هما الهدفان التوأمين للحركة الصهيونية لخلق "حقائق" يهودية على الارض الفلسطينية، ويرتكزان مباشرة على التهجير والاستيطان. والسياسة الصهيونية ما زالت تتصاعد حدتها حتى اليوم (١٩٩٧/٩/٣٠ _ جمعية الدراسات العربية). ولم تتغير طبيعة الصهيونية لا بعد قيام دولة اسرائيل (١٩٤٨) ولا بعد توسعها (١٩٦٧)، ولا بعد عقدها اتفاق اوسلو (١٩٩٣). فهذا شمعون بيريز (حينما كان وزيرا للدفاع) يقول "ان الحكومة الاسرائيلية ليست حكومة قانون فقط، بل هي حكومة استيطان أيضا" (جريدة دافار الاسرائيلية ١٢/١٢/١٩٧٥). اما الحاخام يوحنا فريد فيقول ان "الاستيطان يعلو فوق القانون لانه روح اسرائيل" (جريدة هآرتس الاسرائيلية ١٥/١٠/١٩٧٤). ومقولة أن الاستيطان هو روح اسرائيل، وهو فوق القانون صارت اوضح ما يكون في صيف عام ٢٠١٥ في هجمة التغول الاستيطاني ومواجهة الشباب الفلسطيني في هبة القدس لها في تشرين اول ٢٠١٥.

وفي اذار ١٨٩٩ ارسل يوسف الخالدي (رئيس بلدية القدس) رسالة الى تسادوق كاهن رئيس حاخامي فرنسا ناشده "باسم الله ان يدعوا فلسطين وشأنها"، وبادر كاهن بتحويل الرسالة الى

هيرتزل الذي اجاب الخالدي "ان الاستيطان اليهودي في فلسطين سيطور البلد ويحسن الاوضاع، ويرفع اسعار الارض، وذلك سيكون في صالح العرب وخاصة ملاك الاراضي".

المستوطنات وسياسة الاستيطان هي المعبر الاساسي والاصدق عن السياسة الحقيقية والبرامج المستقبلية للحركة الصهيونية وهي المعبر عن نيات اسرائيل وسياستها وبرامجها المستتر والمعلن. كانت المستوطنات قبل قيام الحركة الصهيونية تقع قرب المدن وفي المناطق الخصبة جداً والمجدية اقتصادياً باعتبارها بؤراً استيطانية قابلة للحياة.

وقامت الحركة الصهيونية فوضعت العامل الاقتصادي في الدرجة الثانية وتقدم العامل الاستراتيجي على طريق اقامة الدولة اليهودية، وصارت المستوطنات تقام ضمن استراتيجية تكون بموجبها قابلة للقتال او للدفاع عن نفسها حيث لا بد ان يتوفر الموقع الاستراتيجي لكل مستوطنة وتتوفر امكانية التواصل فيما بينها.

وبعد احتلال بقية فلسطين عام ١٩٦٧ وخاصة بعد ظهور بوادر سلام (بعد حرب ١٩٧٣) صارت المستوطنات تقام ضمن استراتيجية تمزيق المناطق المحتلة بقصد منع التواصل الجغرافي بين مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية، كضربة استباقية لاساس السيادة الفلسطينية المحتملة وامكانية تقرير الفلسطينيين لمصيرهم.

وفي عام ١٩٨٤، أبلغني السفير الايطالي لدى اثيوبيا نقلاً عن تقرير للقنصل الايطالي في القدس ان سياسة اسرائيل الاستيطانية تُحوّل الضفة الغربية الى ما يشبه الجبنة السويسرية (او جبنة الفأر) المخرمة بحيث يتعذر قيام دولة فلسطينية مستقلة حتى لو صار يوري افنيري (صديق ياسر عرفات) هو رئيس وزراء اسرائيل.

وفي اجتماع اللجنة الوزارية الاسرائيلية حول بناء المستوطنات في ١٩٩٥/١/٢٥ احتجت عضوة الكنيست شولاميت آلوني على رابين قائلة "انت مثل الليكود تماما! الا ترى ان العرب يحتاجون الى مكان يعيشون فيه؟". اجاب رابين (الذي كان شريك ياسر عرفات) "انا افكر بالاسرائيليين!". ورغم ذلك اغتاله احد المستوطنين الذي ما زال يُنظر له كبطل قومي.

وحينما طلب كارتر (في تموز ١٩٧٧) من بيغن وقف الاستيطان كبادرة حسن نية نحو عملية السلام، رفض بيغن ورداً بان السلام لا يحتاج اظهار حسن نوايا، بل اظهار جدية، وان مواصلة الاستيطان دون اعتراض مصري جاد يؤكد جدية عملية السلام مع مصر.. وكذلك فعل شارون وقبله نتنياهو مع بوش الابن وقبله كلينتون، وما زال نتنياهو يفعل مع اول رئيس امريكي اسود (اوباما).

وذكرت منظمة "بيتسيلم" (مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان) في تقريرها السنوي في ايار ٢٠٠٢ أن "العملية السياسية بين اسرائيل والفلسطينيين لم تؤثر على عملية الاستيطان، حيث استمرت عملية توسيعها حتى في عهد حكومة رابين وبيريز (١٩٩٢-١٩٩٦)، والحكومات التي اتت بعدها. حيث قامت هذه الحكومات ببناء الآف الوحدات السكنية معللة ذلك بضرورات التكاثر السكاني للمستوطنين. نتيجة لهذا، ازداد عدد المستوطنين الضعف تقريباً في الفترة ما بين ١٩٩٣-٢٠٠٠".

وأكدت بيتسيلم في تقريرها أن "في غالبية الاحيان تعاونت محكمة العدل العليا مع آلية الاستيلاء على الاراضي، وساعدت بخلق رداء قانوني لهذه الاجراءات. في بادئ الامر قبلت محكمة العدل العليا ادعاء الدولة بأن الاحتياجات العسكرية الملحة سمحت للدولة بمصادرة اراض يمتلكها سكان فلسطينيون لاقامة هذه المستوطنات. ورفضت محكمة العدل العليا التدخل لمنع اجراء الاعلان عن الاراضي كاراضي دولة".

وبعد اوسلو بخمس سنوات، أي بعد انتهاء الفترة الانتقالية الافتراضية عززت اسرائيل تقطيع اوصال الضفة الغربية ووصل قطع الاستيطان بافتتاح شبكة من الطرق الالتفافية التي التهمت مزيداً من الاراضي الفلسطينية، وتزعم اسرائيل أن الطرق الالتفافية جرى الاتفاق عليها مع الفلسطينيين في طابا ١٩٩٥/٩/٢٨، ولذلك يعتقد بيريز أنه "خوزق الفلسطينين بهذه الاتفاقية".

وصرح أنه اعتباراً من الآن ستصادر الاراضي الفلسطينية لغرضين فقط : لأعمال البنية التحتية للمستوطنات كالماء، والمجاري، وللسماح ببناء طرق التفافية بين المستعمرات وحول مراكز السكان الفلسطينية. وأشار بيريز الى أن المفاوضات الفلسطينية وافقوا على ذلك على اعتبار أنه الأساس الضروري لإعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية.

كانت المستوطنات وما زالت هي القاعدة القوية للحزب الحاكم في اسرائيل. فكما اعتمد حزب العمل الاسرائيلي على الكيبوتسات في فلسطين كقاعدة انطلاق لاقامة دولة اسرائيل فقد اعتمد حزب الليكود على المستوطنات في "فلسطين الصغرى" كقاعدة انطلاق لاقامة الشرق الاوسط الجديد.

ونقلت "فلسطين أون لاين" ان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ذكر أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة بلغ ٥٣٦,٩٣٢ مستوطنًا في نهاية عام ٢٠١١، مقارنة بـ ٥٢٣,٩٣٩ في نهاية عام ٢٠١٠، أي بنسبة نمو مقدارها ١,٣٪.

وقال الإحصاء في تقرير وصلت "فلسطين أون لاين" نسخة عنه، الخميس ٢-٨-٢٠١٢: "إن عدد المستوطنين في الضفة قد تضاعف أكثر من ٤٠ مرة خلال السنوات ١٩٧٢-٢٠١١، وبلغ عدد المستوطنات

بالضفة في نهاية ٢٠١١ (١٤٤) مستوطنة، كان أكثرها في محافظة القدس بواقع ٢٦ مستوطنة، منها ١٦ تم ضمها إلى (إسرائيل)، ثم محافظة رام الله والبيرة حيث يوجد فيها ٢٤ مستوطنة.

وأوضح أن معظم المستوطنين يتركزون في محافظة القدس بنسبة حوالي ٥٠% من مجموع المستوطنين في الضفة بواقع ٢٦٧,٦٤٣ مستوطناً، يلي ذلك محافظة رام الله والبيرة بواقع ١٠٠,٥٠١ مستوطناً، و٥٩,٤١٤ مستوطناً في محافظة بيت لحم، و٣٤,٩٤٦ في محافظة سلفيت، في حين أن أقل المحافظات من حيث عدد المستوطنين هي محافظة طوباس بواقع ١,٤٨٩ مستوطناً.

أما الإستييطان في القدس فيتم باتجاه فرض واقعين: الأول جعل العرب فيها أقلية لا تتجاوز ٢٦% (كنسبة العرب في إسرائيل عموماً)، والثاني تداخل العرب واليهود بما يجعل من المستحيل تقسيمها. وقد قال شارون في أواسط عام ١٩٩٢ "لقد وضعنا لأنفسنا هدفاً ألا نترك حياً واحداً في القدس الشرقية بلا يهود، وهذا هو الشيء الوحيد الذي يمكنه أن يضمن مدينة موحدة تحت السيادة الاسرائيلية.

كما أنه وفقاً لبيانات من المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، والتي تم الحصول عليها من قبل صحيفة "الكاليسست" الاقتصادية الإسرائيلية، أكدت أن الإنفاق على المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية كان ١,١ مليار شيكل أي ١٦٠ مليون جنيه إسترليني في عام ٢٠١١، بينما ارتفع ٠,٨ مليار في العامين السابقين، مشيرة إلى أن الميزانية العامة للدولة ارتفعت بنسبة ٢,٧% عام ٢٠١١.

ومن الجدير بالملاحظة ان إسرائيل تعتبر كل خطوة نحو التسوية (بغض النظر عن الحزب الحاكم فيها وبغض النظر ايضا عن المقابل الفلسطيني) فرصة لمزيد من نهب الاراضي الفلسطينية وتعزيز الاستيطان عليها.

فقد بدأت موجة الاستيطان الأولى الجادة خارج مدينة القدس في عام ١٩٧٤ أي بعد أن أعلن السادات باسم العرب أن حرب رمضان (١٩٧٣) هي آخر الحروب، وازالت منظمة التحرير الفلسطينية لافتة الخيانة عن بوابة التسوية وفتحتها، وإن كان بشكل موارب، فاعلنت برنامجها المرحلي المسمى بالنقاط العشر في حزيران ١٩٧٤.

وبدأت الموجة الثانية من الاستيطان في بداية عام ١٩٧٨، بعد أن فتح السادات بوابة التسوية على مصراعها بزيارته للقدس ١٩٧٧/١١/١٩ م. وزادت المنظمة بوابتها للتسوية اتساعاً عندما أكدت لأول مرة في تاريخها على أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية المناضلة داخل الوطن المحتل وخارجه وذلك في النقطة ١٤ من برنامج المنظمة السياسي الذي أقرته جلسة المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر في ٧٧/٣/٢٢.

ففي عام ١٩٧٧ كان عدد المستوطنين باستثناء القدس ٤٤٠٠ مستوطن وفي عام مبادرة السادات ومفاوضاته (١٩٧٨) تضاعف العدد تقريباً ٧٣٦١. وعندما بدأت المفاوضات العربية في مدريد عام ١٩٩٠ كان عددهم ٧٦ ألفاً، وبنجاح المفاوضات وقيام الحكم الذاتي الفلسطيني عام ١٩٩٥ تضاعف عددهم ليصل ١٤٥ ألفاً.

بعد توقيع أوسلو بشهرين فقط، أي في تشرين ثاني ١٩٩٣ هُزم تيدي كوليك لصالح ايهود اولمرت الليكودي المتشدد في الانتخابات الإسرائيلية لبلدية القدس.

واتفاقيات أوسلو، وإن أوقفت حلم اسرائيل الكبرى (من النيل إلى الفرات)، إلا أنها لم تُضعف وضع المستوطنات. كتب يوسي بيلين (نائب وزير الخارجية وأهم مُخرجي أوسلو) يوم ١٩٩٥/٩/٢٨ في صحيفة معاريف أن الحالة في المستعمرات لم تكن في يوم من الأيام أفضل من تلك التي نشأت بعد اتفاق أوسلو -٢(اتفاق طابا ١٩٩٥/٩/٢٨) حيث تأخر الاتفاق شهوراً عدة للتأكد من أن المستعمرات كافة ستبقى سليمة كما هي، وأن المستوطنين سيتمتعون باقصى درجات الأمن، وقد استدعى هذا الأمر استثماراً مالياً طائلاً.

وقد اعتبر جيفري آرونسون، بحسب اتفاق طابا هذا، أن منظمة التحرير الفلسطينية تدير مناطق في الضفة الغربية بموجب عقد مع اسرائيل التي تبقى صاحبة السيادة الفعلية على هذه المناطق، وصارت لاتفاقيات أوسلو السيادة والولاية على السلطة الفلسطينية. لأن أي نشاط فلسطيني رسمي محكوم باتفاقيات أوسلو، فقد جاءت مسودة الدستور الفلسطيني مرتبكة ومشوشة خاصة في مسائل الحدود والجنسية واللاجئين. فجاء في المادة الأولى " فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة، نظامها جمهوري، واقليمها وحدة لا تتجزأ بحدودها في الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧...". وجاء في المادة ١٢ الجنسية الفلسطينية ينظمها القانون دون المساس بحق كل من اكتسبها قبل الخامس عشر من أيار ١٩٤٨ وفقاً للقانون، أو بحق الفلسطيني الذي كان يقيم في فلسطين قبل ذلك التاريخ وهُجّر أو نزع منها أو مُنع من العودة إليها، وينتقل هذا الحق من الأباء والأمهات إلى ذريتهم ولا يزول أو يسقط إلا بالتخلي طوعية على الوجه المبين في القانون".

وجاء في المادة ١٣ " للفلسطيني الذي هُجّر من فلسطين أو نُزح عنها نتيجة لحرب ١٩٤٨ ومُنع من العودة إليها حق العودة إلى الدولة الفلسطينية وحمل جنسيتها، وهو حق دائم لا يسقط بالتقادم. تعمل الدولة الفلسطينية على متابعة السعي لتنفيذ الحق المشروع للاجئين الفلسطينيين في العودة لديارهم والتعويض من خلال المفاوضات والسبل السياسية والقضائية وفقاً لقرار الأمم المتحدة ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ ولمبادئ القانون الدولي".

وهنا تثار المسائل التالية :

أ- إن المادة ١٢ تلزم السلطة الفلسطينية دستورياً بمنح الجنسية الفلسطينية لكل اليهود الذين كانوا يحملونها قبل ١٩٤٨/٥/١٥ ولذريتهم كذلك. وعدد هؤلاء يفوق عدد المستوطنين الموجودين حالياً شرق الخط الأخضر بمن فيهم المستوطنون حول القدس.

ب- عندما تشير هذه المادة إلى حق الفلسطيني الذي كان يقيم في "فلسطين" قبل ذلك التاريخ، فأبي فلسطين تعني المادة ؟ هل هي فلسطين المحدودة دستورياً أي بحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ أم هي ما كانت عليه قبل ١٩٤٨/٥/١٥ ؟

ج- تستطيع السلطة أن تمنح حق العودة لمن تشاء إلى الأرض التي تسيطر عليها، ويمكن لدستورها أن ينص على ذلك. ولكن كيف يجوز للدستور أن ينص على مساعي هذه السلطة لتأمين عودة مواطنيها لأخذ جنسية دولة أخرى ؟

د- مفهوم، بل ومتوقع، أن تقع لجنة الدستور في حيرة من أمرها. ومن الطبيعي أن تنعكس هذه الحيرة في نصوص الدستور. فمن المؤكد أن اللجنة أخذت بعين الاعتبار أوضاع اللاجئين في الدول المضيفة المختلفة ومواقف كل دولة. وتلك المواقف متباينة وأحياناً متناقضة. فالموقف اللبناني يتلخص بالاسراع ما أمكن بالترحيل الكامل والشمولي لكل الفلسطينيين من لبنان، أما الموقف الأردني فيتركز على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل اللاجئين الذين يحملون الجنسية الأردنية وهم نصف السكان تقريباً.